الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة الأرشيف الوطني

همزة الوصل

نشرية إعلامية داخلية

تصدر عن مؤسسة الأرشيف الوطني

العدد02/2004

الفهرس

01 الإفتتاحية

02 التشريع الجزائري في ميدان الأرشيف
الباب الثاني

03 نشاطات هياكل مؤسسة الأرشيف الوطني
-عملية تفقد مصالح الأرشيف الولائي عبر الوطن
-ملخص الدورة التكوينية حول تثمين الأرشيف
-اليومين الدراسيين المنعقدين في المركز الوطني للانتربولوجيا الاجتماعية و الثقافية
-الملتقى الوطني الأول للأرشيف التوثيقي
-توصيات الملتقى الوطني الأول للأرشيف التوثيقي

04 تقنيات وتطبيقات الأرشيف
-استعمال الميكروفيلم في ميدان الأرشيف
-الأرشيف السمعي البصري
-مبدأ احترام الرصيد

05 ماذا تعرف عن ؟
-الأخطار التي تهدد الوثائق و الكتب والمخطوطات
-عملية دفع الأرشيف

06 الذاكرة الوطنية

07 زاوية الأرشيفي
-أهمية الأرشيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث
-تنظيم الصحة العمومية إبان الفترة الاستعمارية من 1830 إلى 1941

08أخبار موجزة

هيئة التحرير
المدير المسؤول
السيد عبد المجيد شيخي
المدير العام للأرشيف الوطني
رئيس التحرير
السيد محمد بونعامة
كاتبة التحرير
السيدة دليلة بلحاج
المراجعة السادة
محمد عباسي
علي راشدي
طارق بودوح
تصميم
خلية الإعلام الآلي

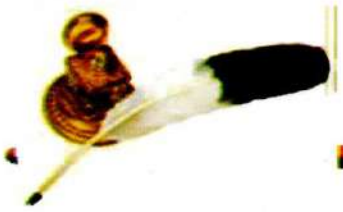

الإفتتاحية

تجاوز عالم الأرشيف اليوم منطق الصراعات بين المفاهيم، و النظرة القاصرة، الضيقة التي تضعه تحت هيمنة العلوم المحاذية له كالمكتبات والتوثيق. فهو الآن يتطلع إلى آفاق أكثر إتساعا، فرضها واقع الاحترافية و روح الاستكمالية ليتألق إلى مصاف الدراسات الجامعية كمقياس قائم بحد ذاته.

بالفعل أضحت الدراسة الأرشيفية تقوم على ا متزاج الكفاءات و إجتماع الشروط الضرورية و اللازمة من المهارة العلمية لإكتسابها وتلقينها. فالأرشيفي يحتاج اليوم الى قدر كاف من المعارف وسعة الإطلاع على العلوم الأخرى التي تشكل البنية القاعدية للدراسات الأرشيفية كالإدارة والتوثيق و التاريخ بما فيه تطور مؤسسات و بنيات الدولة حتى يكون له إلمام كاف بكل المحاور التي يتضمنها محتوى الوثيقة و قيمتها القانونية والعيدانية.

فهذا الإحتواء العلمي و المنهجي الذي يكتسبه الأرشيفي في دراساته العليا يضفي على واقع الوظيفة الأرشيفية نظرة نوعية متميزة عن باقي العلوم الانسانية الاخرى ذلك ان الأرشيفي تعهد إليه اليوم مهمة تحضير ما سيشكل ذاكرة المجتمع غدا.

همزة الوصل

الباب الثاني

بـــغض النظر عن التطورات التي عرفتها مؤسســـــات الدولة والتغيرات التي طرأت في تباين إختصاصاتها و كذا صلاحياتها،فإن المادة **الخامســـة من البـــاب الثاني** المتعلق بالأرشـــيف العام يعرف الأرشيف العمومي بأنه يتكون من كل الوثائق ذات القيمة الأرشـــيفية النهائية لا سيما الوثائق التي تنتجها أو تسلمتها هيئات الدولة المركزية و المحلية أو المؤسسات العمومية التابعة لها.

تتطرق **المادة السادسة** الى ملكية الارشيف العمومي على انه ملك للدولة و لا يمكن التصرف فيه مهما كانت الظروف في الزمـــان والمكان. يبقى ان الارشـــيف ذا الطابـــع العمومي الموجود بحـــوزة اشخاص طبيعيين أو معنويين يتعين استرجاعه من قبل الدولة كلما تم التحقق من ذلك.

تلزم أحـــكام **المادة السابـــعة** منتجي و مســـتلمي الوثائق من هيئات مركزية و محلية و كذا مؤسسات عمومية بالقـــيام بـــالعمليات الخاصة بتنظيم وتسيير وثائقـــها، وفق تعليمات و توصيات مؤسســـة الأرشيف الوطني. لا سيما العملية المتعلقة بمسار الوثيقة و مدة حفظها في المصالح و انتقالها إلى مستوى الحفظ المؤقت.

التشريع الجزائري في ميدان الأرشيف

- تشير **المادة الثامنة** من القانون إلى الإجراءات التقنية التي تقوم بها المؤسسات المذكورة أعلاه بعد الإنتهاء من إستعمال الوثائق التي إنتجتها أو إستلمتها. و تتمثل هذه العمليات في فرز و اقتراح الوثائق ذات القيمة الأرشيفية و كذا الوثائق المعنية بالإقصاء وفق التقنين المعمول به، بحيث تكون هذه العملية بمشاركة المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني و تحت اشرافها..

كما يلزم القانون هذه المؤسسات بدفع الوثائق ذات القيمة الأرشيفية المحددة مسبقا لمؤسسة الأرشيف الوطني.

- تؤكد **المادة التاسعة** على ان الوثائق ذات القيمة الأرشيفية النهائية تدفع إلى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني و ذلك عند إنقضاء فائدتها و إستعمالها للأغراض الإدارية الجارية، كما تحدد أجل الدفع بسنتين بعد إنقضاء الأجل القانوني المحدد للحفظ.

تنص **المادة العاشرة** من نفس الباب على كيفيات تبليغ الأرشيف من حيث المحتوى و الزمن. فالقانون يوضح في أحكام هذه المادة ما يلي:

- حرية الإطلاع على الأرشيف العمومي و ذلك بعد 25 سنة من إنتاجه
- مجانية الإطلاع على الأرشيف العمومي

إلا أنه يضع قيودا فيما يخص تبليغ بعض الأصناف من الأرشيف حماية للسيادة الوطنية و النظام العام و شرف العائلات. ففي هذا الصدد حددت الآجال على النحو التالي:

- فيما يخص تبليغ الأرشيف الذي يخص الملفات المطروحة أمام القضاء و ليست لها صلة بالحياة الخاصة بالأفراد. يحدد بـ 50 سنة إبتداء من اختتام هده القضايا.

- يبلغ الارشيف المتعلق بأمن الدولة أو الدفاع الوطني بعد 60 سنة ابتداء من تاريخ السجل.مع التذكير بأن قائمة خاصة بهذا الصنف من الوثائق ستحدد بصفة تنظيمية

- و يقدر مدى التبليغ بـ 100 سنة ابتداءا من تاريخ ميلاد الشخص، بالنسبة للوثائق التي تحتوي على معلومات تخص الأشخاص ووضعيتهم الصحية وحياتهم الخاصة.

أما المادة **الحادية عشر و الأخيرة** من الباب الثاني فهي تتناول حرية إطلاع الأفراد بدون قيد زمني بالنسبة للأرشيف الذي بطبيعته لا يخضع لتحديد أو قيود قانونية وبالتالي يوضع في متناول عامة الجمهور.

عملية تفقد مصالح الأرشيف الولائي عبر الوطن

يعتبر الأرشيف الركيزة التي تعتمد عليها كل الأمم لاثبات تعاقب الأزمنة و الأجيال لذلك فهو البرهان و الدليل القاطع لأي حضارة و وقوع أي حادث يشهد له التاريخ.

اتسمت التجربة الجزائرية في ميدان تنظيم وتسيير الأرشيف بوضع خطط تنموية تهدف إلى تطهير هذا القطاع. و في هذا السياق قامت مؤسسة الأرشيف الوطني خلال شهر سبتمبر بتنظيم تربص مغلق لمدة أسبوع لفائدة أرشيفي مركز الأرشيف الوطني قصد التحضير للقيام بمهمة تقييمية لمختلف مصالح الأرشيف عبر ولايات الوطن و الهدف منه هو:

- تقييم وضعية الأرشيف على مستوى الهياكل الإدارية و الإطلاع على ظروف حفظه.
- تقييم الإمكانيات المادية و البشرية
- تحديد مكان و حجم الأرشيف التاريخي (ما قبل 1962) على مستوى بلديات و دوائر الولايات المبرمجة للزيارة
- إبراز أهمية مشروع "**تسجيل الذاكرة الوطنية**" و ذلك بتحسيس المسؤولين بهذه العملية.

نشاطات هياكل المؤسسة

انطلقت العملية بإرسال أفواج مكونة من أرشـــيفيين الى 43 ولاية إبتداء من 03 اكتوبر 2003 و لمدة 15 يوما.

من خلال التقارير المقدمة سجلت بعض الإيجابـــيات فيما يخص وضعية الأرشيف، حيث عرفت هذه الأخيرة تحسنا رغم قلة الوسائل المادية و البشرية ، و هذا بفضل وعي موظفي الأرشـــيف وتحليهم بروح المسؤولية، رغم أن معظمهم غير مختصين في هذا الميدان.

كما ســـــجلت هذه التقارير إنشـــاء العديد من مراكز الأرشيف و البعض منها في طور الإنجاز.

إضافة إلـــى هـــذه الملاحظات تمت الإشارة إلى بعض المشـــاكل التي طرحت أهمها:

- عـــدم وجـــــود ميزانية خاصة بالأرشيف

- عدم وجود بناية خاصة للأرشيف تخضع للمقاييس الملائمة.
- إستخدام قاعات الحفظ كمخازن للتجهيزات غير المستعملة في بعض الأحيان.
- النقص الكبير في الأرشيفيين
- عدم توفر الشروط اللازمة للعمل (المآزر، الأقنعة والقفازات في أغلب الأحيان).

وفي هذا الصدد يجدر التذكير إلى التعبئة الكبيرة التي أظهرتها السلطات المحلية في الاستماع إلى توصيات الأرشيفيين وكذا الاستعدادات التي تجلت عند هؤلاء المسؤولين فيما يخص تحسيين ظروف العمل ووضعية القائمين على ميدان الأرشيف في الولايات.

وهذا ما يستوجب تقديم الشكر إلى السادة الولاة و الأمناء العامين للولايات لتوفيرهم كل الشروط الضرورية لإنجاح هذه المهمة سواء ا فيما يخص تقييم هيئات الأرشيف، أو فيما يتعلق بمشروع تسجيل الذاكرة الوطنية.

ملخص الدورة التكوينية حول تثمين الارشيف

في إطار التعاون الثقافي الجزائري الفرنسي في ميدان الأرشيف، نظمت المديرية العامة للأرشيف الوطني دورة تكوينية و تحسيسية حول التطوير و النشاط الثقافي في ميدان الأرشيف من 06 الى 11 ديسمبر 2003 بمقرمؤسسة الأرشيف الوطني.

أفتتح المدير العام للأرشيف الوطني السيد عبد المجيد شيخي هذه الدورة بكلمة رحب فيها بالمحاضرين الفرنسيين : السيدة **اريان جمس سرزان**، محافظة مكلفة بمتحف تاريخ فرنسا و مكلفة بالمصلحة التربوية لدى المركز التاريخي للأرشيف الوطني الفرنسي. و السيد **جورج مراديان**: محافظ و رئيس قسم بمديرية الأرشيف الوطني الفرنسي. كما رحب بالحاضرين من أرشيفيين وإطارات من مختلف الوزارات والولايات والمؤسسات العمومية والإقتصادية و الجامعات و المعاهد.

الهدف من هذه الدورة هو الاطلاع على تجارب الاخرين في هذا المجال الذي يدخل في صلب اهتمامات و انشغالات الأرشيف الوطني، بحيث سجلت هذه المبادرة ضمن سلسلة الملتقيات والنشاطات التي يتضمنها البرنامج المسطر من طرف مؤسسة

الأرشيف الوطني. كما تعتبر هذه المناسبة فرصة لاحتكاك الأرشيفيين فيما بينهم لتبادل الآراء و الخبرات.

تضمنت أشغال الدورة التكوينية عدة مداخلات قسمت إلى عشرة مواضيع تمثلت فيما يلي :

1 - الأرشيف في خدمة بناء هوية و ثقافة المجتمع

2 - الأرشيف و الجمهور

3- استقبال الجمهور و طرق تبليغ الارشيف

4- الأرشيف في خدمة المجتمع

5- الأرشيف و الإنتاج الثقافي

6- الأرشيف و الشباب

اليومين الدراسيين المنعقدين في المركز الوطني للأنتربولوجيا الإجتماعية و الثقافية

نظم المركز الوطني للانتربولوجيا الاجتماعية و الثقافية بوهران يومين دراسيين من 07 الى 08 جانفي 2004 تحت عنوان **الأرشيف، الذاكرة الجماعية و المعرفة التاريخية**،شـــارك في فعالياته وفد من اطارات الأرشيف الوطني في مقدمتهم الســيد المدير العام للارشــيف الوطني الى جانب مجموعة من الجامعيين و الباحـــــثين من ولايات الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان و تيزي وزو.

بعد افتتاح الجلسة من طرف مديرة المشروع بتقــديم مشــروع البحث، اعطيت الكلمة مباشرة للمحــاضرين من مؤرخين و باحــثين لتقديم عشرة مداخلات تمحورت أساسا حول العلاقة بــين الأرشــيف، التاريخ و الذاكرة الجماعية، و من هنا كانت دعوة الأرشـــيف الوطني لاهتمامه وسعيه لتجسيد عملية تسجيل الذاكرة الوطنية.

تعرضت مداخلة ممثل أرشــيف ولاية قســـنطينة إلى مكانة الأرشيف الجهوي بالنسبة للأرشــيف الوطني و أهمية إعادة النظر في التشريع الخاص بذلك من أجل إعطائه الأهمية المنوطة به.

نشاطات هياكل المؤسسة

تمثلت مشاركة الأرشيف الوطني في عرض ممثلة الأرشـــيف الوطني تمحور حول أرشيف الفترة الإستعمارية .

أما ممثل ولاية تلمســـــــان فتعرض في مداخلته إلى أهمية السجلات الأصلية و شـــجرة الأنســـاب من أجل إعادة كتابـــة تاريخ العائلات.

و في إختتام هذين اليومين الدراسيين قـــدمت ، مداخلة حـــول أهمية الصورة (الشمسية،البطاقية، البطاقات بريدية الخ...) لتوضيح مختلف الأحداث و نشاطات الأشخاص.

أختتمت الجلسة بكلمة للســـيد عبـــد المجيد شـــيخي مدير عام الأرشيف الوطني شكر فيها كل من ســـاهم في إنجاح هذين اليومين الدراسيين مثمنا العمل البحثوي في هذا المجال.

د. بلحاج

الملتقى الوطني الأول للارشيف التوثيقي

نظمت مؤسسة الأرشيف الوطني الملتقى الوطني الأول للأرشيف التوثيقي بتاريخ 19 فبراير 2004. بمشاركة الغرفة الوطنية للموثقين و الغرف الجهوية للموثقين، إلى جانب، أعضاء من الغرفة و ممثل عن وزارة العدل إلى جانب إطارات مؤسسة الأرشيف الوطني و كذا رؤساء مصالح الأرشيف للولايات.

إرتكز الملتقى حول نقطتين أساسيتين هما:

- تحسيس و توعية القائمين على تسيير الأرشيف التوثيقي بضرورة دفع الأرشيف التوثيقي التاريخي إلى مركز الأرشيف الوطني باعتباره أحد مكونات التراث الأرشيفي الوطني

- تعبئة الموثقين و العاملين في هذا الحقل بضرورة تطبيق فحوى أحكام القانون 09/88 المؤرخ في 26 يناير 1988، المتعلق بالأرشيف الوطني. و كذا فيما يخص التسيير الجاري لهذا الصنف من الوثائق وفق التقنينات الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف الوطني، و يتم ذلك تحت إشراف هذه الأخيرة.

كلمة السيد المدير العام للأرشيف الوطني في افتتاح الملتقى

السيد رئيس الغرفة الوطنية للموثقين، رؤساء الغرف الجهوية السادة ممثلي مصالح أرشيف الولايات. السلام عليكم.

إنه لمن دواعي الفخر و الاعتزاز ان يلتئم هذا الجمع الكريم حول موضوع من المواضيع الأساسية و هو التوثيق و الأرشيف لأن مسألة التوثيق وثيقة الصلة بالذاكرة الوطنية و من يتحدث عن التوثيق لا كمهنة و لكن كموضوع لابد أن يدور في خلده مآل الوثيقة وأهميتها في تحديد مسار أمة على مدى الزمن.

إن الطابع الرسمي الذي تكتسيه الوثيقة الصادرة عن الموثق يجعلها أداة إثبات لا تقبل الطعن إلا في حالات محددة قانونا، ومحتواها من الضرورات الأساسية في تحديد الحقوق بالنسبة للأفراد. إذا جمعنا كل هذا المنتوج الوثائقي يتكون لدينا رصيدا هائلا من الوثائق الرسمية التي يعتمد عليها في كل دراسة و في أي جانب من جوانب الحياة العامة، سواءا كانت حاضرة أو ماضية..

لذا أرى أن هذه الندوة التي أبارك اجتماعها في هذا المكان بالذات كفيلة بأن تفسح المجال لتوعية واسعة ترتبط بالموثقين أولا وبالمجتمع ثانيا. ولأن الرصيد الموجود كغيره من الأرصدة معرض

للتلف و الإهمال فلايجوز لنا كمواطنين و كمسـؤولين على هذا القطاع الحيوي أن نتهاون في جمعه و المحافظة عليه و تقـديمه عند الحاجة للدراسة و البحث و لإثبات الحقوق.

أتمنى أن يكون هذا اللقاء بداية لسلسلة من اللقاءات الجهوية حـتى نتمكن من تناول كل جوانب هدا الموضوع. أتمنى لكم النجاح في أشغال ندوتكم.

توصيات الملتقى الوطني الاول للأرشيف التوثيقي

أوصت اللجنة المكلفة بـــصياغة توصيات الملتقـــــى الوطني الاول للارشيف التوثيقي المنعقد بتاريخ 19 فيفري 2004، بمقر مؤسســـة الارشيف الوطني بما يلي :

1- إعداد نص مشترك بين مؤسسة الأرشيف الوطني و الهيئة القائمة على مهنة التوثيق ترتكز أحكامه على النقاط التالية:

1.1- انشاء لجنة مختلطة تسند لها مهام التفكير و إعداد أرضية لتنظيم و تســيير الأرشــيف في أجل لا يتعدى نهاية آخر مارس من السنة الجارية.

2.1- يمكن أن تنضم لهذه اللجنة أية هيئة تتوفر فيها نفس خصوصيات انشغالات هذه اللجنة.

2- ضرورة القيام بجرد عام للأرشيف التوثيقي التاريخي تحت الإشراف العلمي لمؤسسة الأرشيف الوطني.

3- التكفل بالأرشيف التوثيقي المنتج قبل 1962 في اقرب الآجال و ذلك بدفعه حسب الشروط القانونية المنصوص عليها في

أحكام القانون رقم 09/88 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني.

4- اجراء دورات تكوينية في مجال الأرشـــــيف لفائدة اعوان التوثيق.

5- النظر في امكانية ايجاد هياكل تتكفل باستقبال ايداعات الارشيف التوثيقي الحديث على مستوى كل ولاية

نشاطات هياكل المؤسسة

تسعى المديرية العامة للأرشيف الوطني جاهدة لتحقيق النظم و المقاييس المقننة لحفظ الوثيقة الأرشيفية المؤسسة للذاكرة الوطنية، و هذا بتحديد المقاييس التقنية لعملية الفرز و الإتلاف و الحفظ و التبليغ في كامل التراب الوطني و طرق تسييره و في هذا المضمار أنجزت عدة نشاطات جسدت من خلالها المديرية العامة الأهداف الساعية إليها.

1- إصدار في مجال تنظيم و تقنين تقنيات تسيير الأرشيف 14 منشور يكمل كل منشور الآخر بهدف تنظيم تسيير الوثيقة ابتداءا من مراحلها الأولى إلى غاية تحديد مصيرها النهائي و من بين المناشير التي أصدرت في هذا الصدد منشور جد هام يتعلق بنقطة أساسية ألا و هي القائمة الشاملة.

2- إكمال مشروع القائمة الشاملة التي عرفت عدة مراحل لإنجازها و إعطائها اللمسات الأخيرة إعادة تفعيل هذا المشروع ووضعه حيز التطبيق بحيث أنشئت لجنة وطنية للمصادقة على القوائم الشاملة بقرار من السيد الأمين العام لرئاسة الجمهورية تحت رقم 229 بتاريخ 14 اكتوبر 2003 و هذا بعد عدة لقاءات قامت بها المديرية العامة للأرشيف الوطني مع مختلف الإدارات و الهيئات المعنية بالحفظ

وقد تمت و المصادقة عليها.

الهدف الأساسي من إعداد القائمة الشاملة هو كونها أداة تسيير أساسية لا يستغنى عنها في تسيير الأرشيف فهي الأداة المكرسة للقيمة الأرشيفية وتعتبر اللجنة الوطنية للمصادقة على القوائم الشاملة الصبغة الرسمية لتجسيد هذه الأداة.

3- كما قامت مديرية المقاييس و تقنيات الأرشيف بأيام دراسية تحسيسية للتنشيط و التوعية للرفع من شأن قيمة الوثيقة الأرشيفية و إبراز مدى أهمية القائمة الشاملة في التحكم و تسيير الزخم الوثائقي مع كل من :

* شركة التسيير و المساهمةٌ جستورٌ في 29-12-2003

*الوكالة الوطنية لتحويل و توزيع الذهب في 17-12-2004

*المؤسسة الوطنية لتوزيع الأجهزة الصناعية في 27-01-2004

4- فتح الأبواب لكل من يرغب في تحسين وضعية الأرشيف لتقديم كل التوجيهات اللازمة و يد المساعدة.

استعمال الميكروفيلم في ميدان الأرشيف

ان الوثيقة المكتوبة و المطبـــوعة تتكون في حـــد ذاتها من مواد معرضة للتلف مهما كان حرصنا للحفاظ عليها. و في هذا الصدد أصبح الميكروفيلم من بين الأوعية الرئيسية لانقاذ الوثائق ذات الأهمية. يلعب الميكروفيلم دورا بارزا في هذا المجال، باعتباره وســيلة عملية تســمح بتحميل الصفحات المكتوبة أو المطبــوعة على وســط فيلمي مصغر، بحيث يسهل تداوله بــين الباحــثين و إســتعماله لأغراض الدراســة والاطلاع.

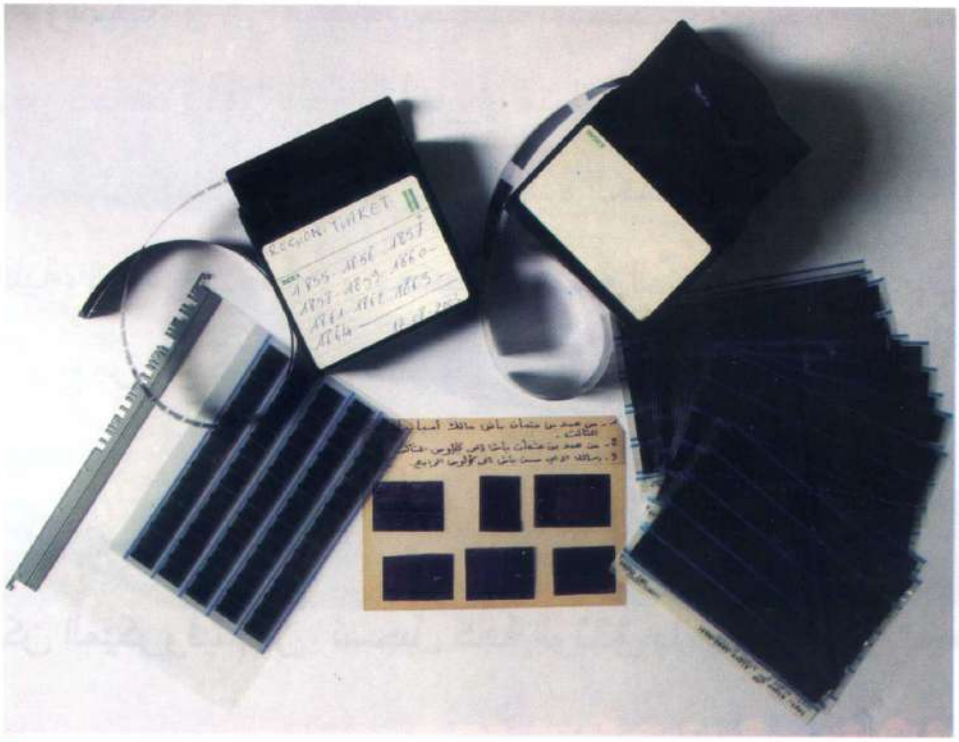

للميكروفيلم ثلاثة أنواع :

- الميكروفيلم الأمني
- الميكروفيلم الاضافي
- الميكروفيلم الاستبدالي

1) **الميكروفيلم الأمني** : وهو الأكثر تداولا في دور الارشيف و المكتبات مما جعل كل السلسلات و الوثائق الثمينة مصورة على الأفلام المصغرة و هذا لضمان الحفاظ على الوثائق الأصلية، ويستنسخ الميكروفيلم الأمني في نسختين على الأقل، احداهما توضع في قاعة منفصلة و بعيدة عن القاعة المخصصة لحفظ الأفلام الأصلية.

الميكروفيلم الاضافي : يستعمل للأرصدة الوثائقية الموجودة في دور الأرشيف، و هي ناقصة بحيث تستكمل بنسخة من التصوير المصغر الموجودة في مخزن آخر أو منطقة اخرى.

الميكروفيلم الاستبدالي : في هذه الحالة، بعد تصوير الوثائق الأصلية، يحذف الأصل، و يحتفظ بالنسخة المصورة. . و الملاحظ ان هذا النوع من الميكروفيلم يستعمل فقط للوثائق التي ليس لها قيمة تاريخية.

للميكروفيلم فوائد عديدة تتمثل فيما يلي :

- يمكن الميكروفيلم من تسجيل كافة الوثائق بالأسلوب الذي يجعل

من تخزينها و استرجاعها أمرا سهلا.

التغلب على مشكلة التخزين بتحميل الوثائق على أفلام مصغرة يسهل تنظيمها و حفظها في مكان يعادل 2% من المكان الذي تشغله الوثائق الأصلية، و بذلك يختصر مكان التخزين بنسبة 98%.

تسجيل المعلومات على الفيلم يحفظ لها السرية، حيث لا تقرأ بالعين المجردة.

تجنب الأخطاء التي يمكن ان تحدث عند نقل محتوى الوثيقة باليد أو المكتوبة على الكمبيوتر.

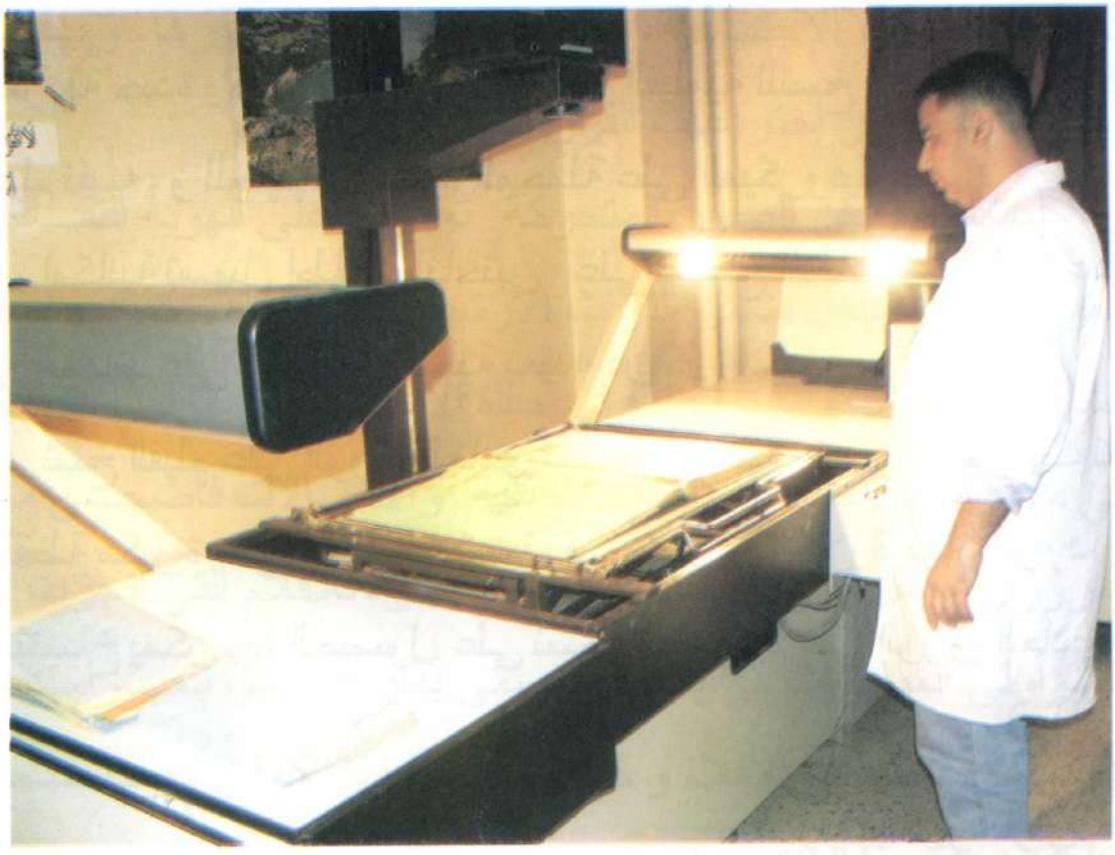

- تحميل الوثائق على المصغرات يحفظ الوثيقة الاصلية من التداول والتعرض لبصمات الزمن التي تعتبر العامل الأساسي في تمزيقها وتدهور حالتها.

- المصغرات الفيلمية بطبيعة تكوينها البلاستيكي تقاوم التغيرات من عوامل البيئة، قياسا باستدامة و مقاومة الوثائق الأصلية. الأمر الذي يجعل بقاء المعلومة المصورة تحت أيدي الباحثين لفترات طويلة، كما يسهل تجديدها بنسخ الفيلم عند الضرورة. و العنصر الآخر الذي يمدد في عمر الفيلم هو التحميض الجيد من كشف و تثبيت و غسل الأفلام بطريقة جيدة وكذا قابلية المصغرات الفيلمية للنسخ إذ يوفر أمنا كبيرا للفيلم نفسه، و للوثيقة الأصلية المحملة على الميكروفيلم.

- إمكانية تسهيل إطلاع الباحثين على نسخ الافلام مهما كان عددها، مع الحفاظ على الوثيقة الاصلية بعيدا عن كل استعمال.

- نسخ الفيلم على الورق العادي باستخدام اجهزة قارئة، حيث تظهر اللقطة مكبرة على الشاشة و تسهل قراءتها و إذا كان الجهاز مزودا بآلة استنساخ يمكن بها الحصول على نسخة مطبوعة على الورق العادي.

السيدة ف. بوخاري

الأرشيف السمعي البصري

من بين وسائل البـــث يصنف الفيلم في خانة الأوعية الخاصة وأول ظهور للفيلم كان بتاريخ 1895 ببروز عدة مبادرات فيلمية على المســـتوى العالمي، فكان لذلك صدى و وقـــعا كبـــيرين عند الجمهور العريض لم يسبق أن شهد لهما مثيلا في ميدان الاكتشافات بحيث فاقت كل تصورات الانسان. كما تجلت آفاق التطورواضحة في هذا المجال ذلك أن هذا الإختراع مكن من تسجيل الأحداث و الإحتفاظ بها في كل المجالات العلمية، الإجتماعية، الثقافية الطبـــيعية أو غيرها. و بـــهذا يعتبر الفيلم من أكبر إختراعات القرن العشرين.

إعتبارا من أن الصور المتحركة تعبـــير على الهوية الثقـــافية للشعوب و التي تدخل ضمن التراث الأرشيفي للأمم و هي كذلك وسيلة أساسية لتسجيل الشهادات الهامة في حياة الانســـانية،و لما لهذا التراث الفني من قيمة و أهمية في تطور الأوعية والاتصالات فأضحـــى من الضروري العمل على صيانة الكمية المعتبـــرة للأفلام التي أنجزت إذ تمثلت أولى المبادرات في إنشاء ما يسمى بدار السينما، بحيث أسندت لها مهمة الحفاظ على الأفلام و كذلك الترويج لها. كما اعتبرت ضامنا لحفظ و صيانة هذا المنتوج الفني.

تقنيات و تطبيقات الأرشيف

بالفعل فالأشرطة الفيلمية تتطلب صيانة و تقنيات حفظ خاصة، بحيث أنه ما بين سنة 1893 و 1950 ضاعت أفلام كثيرة من جراء عدم الرعاية التقنية لها .و من بين العوامل التي ادت الى هذا الضياع هي المهمتين المتباينتين للفيلم، فهو على حد سواء سلعة وتراث ثقافي...

فقد كان الأصل في الفيلم النظرة التجارية البحتة، فهو سلعة تنتج لغرض بيعها حتى ظهرت دور الأرشيف و السينما للاعتناء بهذا الموروث الثقافي و الفني المتميز. و كان من مؤسسيها البولوني **"بولسلان ماتوزفسك"** الذي عمل منذ سنة 1898 على تبليغ الانجازات الفيلمية الى أجيال المستقبل، و بالتالي نضجت فكرة انشاء مراكز الأرشيف الرسمية التي تستفيد عن طريق فرض نظام الإيداع الرسمي بنسخة من الفيلم المنجز. ثم ظهرت فكرة إثراء دور الأرشيف بالأفلام المقتناة عن طريق التبادل، الهبات...إلخ للحفاظ عليها.

س. كريكة

مبدأ احترام الرصيد

مـــقدمـــــة:

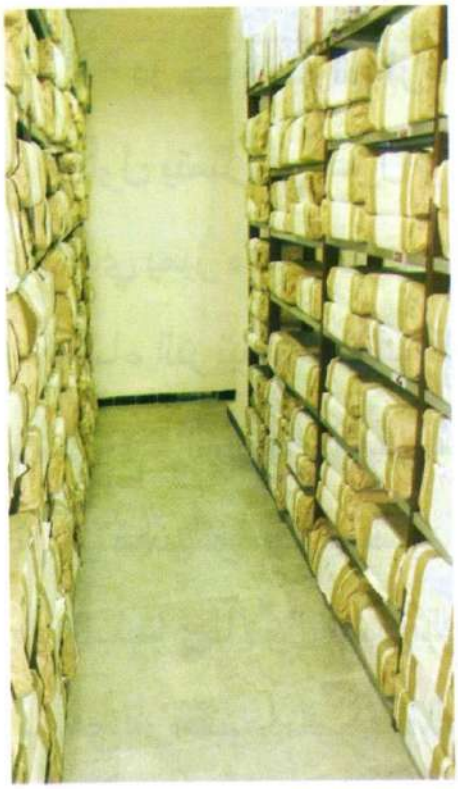

إن مبدأ إحترام الرصيدهو الوعاء النظري و التنظيم الأساسي الذي يسير كل العمليات الأرشيفية. فإحترام هذا المبدأ في التنظيم و معالجة الأرشـــيف مهما كان أصله، طبـيعته أو وعاؤه، يضمن التكوين والوجود الكامل للوحـدة القـــاعدية في الأرشـــفة تبـــعا لخصوصيات رصيد الأرشيف.

فمبدأ إحـــترام الرصيد يفرض على الأرشـــفة أن تأخذ تســـيير جل المعلومات المنتجة من طرف مؤسسة أو شخص خلال ممارستها لنشاطاتها اليومية كهدف لها لذلك فكل تدخلات الأرشـــيفي يجب أن توضع تحـــت دلالة إحترام الرصيد، و إنطلاقا من الإعتراف برصيد الأرشـــيف كوحـــدة مركزية لعمليات الأرشفة.

1- التعـــريـــــف:

لمبدأ إحترام الرصيد معنيان أو تعريفان الأول المبدأ الأساسي هو

عدم خلط أرشيف من نفس المصدر مع مصدر آخر، كما يجب إحترام تنظيم هذا الأرشيف حسب ما كان عليه إذا كان موجودا، أما الثاني "مبدأ حسب كل وثيقة حيث يجب وضعها في الرصيد الذي جاءت منه و إن أمكن في المكان الأصلي لها.

2- درجتا إحترام الرصيد: يوجد مستويان لمبدأ إحترام الرصيد الأول يتمثل في عزل و حصر الجوهر الذي يشكل رصيد الأرشيف الذي يميزه عن الأرصدة الأخرى، أما الثاني فهو موجه إلى إعادة إنشاء الترتيب الداخلي للرصيد.

1.2- الدرجة الأولى لمبدأ إحترام الرصيد: في هذا المستوى يجب أن نعتبر فيه الرصيد كجوهر متميز و على هذا الأساس يطبق المستوى الأول لمبدأ إحترام الرصيد عندما نترك الوثائق مجمعة كما هي أو عندما نقوم بعملية تجميعها إذا كانت متفرقة، و التي نتجت أو صدرت لنفس الشخص أو المؤسسة في إطار نشاطاتهم اليومية. و يجد المستوى الأول البعد الحقيقي لتطبيقه أساسا على مستوى القيمة الأولية لقيمة الأرشيف (العمر الأول) و دون إهمال القيمة الثانوية (العمر الثاني).

فاحترام المستوى الأول من هذا المبدأ يعتبر أساسيا كونه يسمح للوثائق الأرشيفية باحتفاظها بكامل قيمتها الادارية، و ذلك لأن الوثائق الجارية و النصف الجارية لوحدة تشكل مدخلا خاصا بها لا يسمح لها بالاختلاط بوحدات أخرى اضافة الى كون هذا المستوى ضروري لابراز قيمة شهادة الوثيقة الأرشيفية.

2.2- الدرجة الثانية لمبدأ احترام الرصيد:

مبدأ إحترام وحدة الرصيد في هذه الدرجة يتطلب أن تكون كل وثائق الرصيد الواحد مجمعة في مكان معين و الذي يجب أن يحترم ويعاد تشكيله اذا كان الترتيب الأولي أو الترتيب الأصلي تم تغييره لأسباب ما و على مستوى القيمة الأولية للوثائق الجارية و النصف جارية .هذا الإقتراح يكون ضروريا على أن يكون للوثائق ترتيبا أوليا واضحا.

ز. بن جاب الله

الأخطار التي تهدد الوثائق والكتب و المخطوطات

للوثيقة الكثير من الأعداء فإذا كانت محفوظة في ظروف تخضع لضوابط تقنية محكمة، يبقى عدوها الوحيد الإنسان. أما إذا غابت الشروط التقنية لحفظ الوثيقة الأرشيفية تكون عندئذ عرضة لكل المخاطر البكتربولوجيا و من الحشرات التي تؤذي الأرشيف نذكر منها :

1- الأرضة - النمل الأبيض

2- السمكة الفضية

3- دودة الورق

4- الخنفساء السوداء

الحشرات (الارضة و النمل الابيض) : و هي دودة صغيرة بيضاء فتاكة، تقتات من الأخشاب و الورق و الجلود و المواد العضوية الأخرى و تفتك بالكتب و المخطوطات بصورة كبيرة و تكافح بالمبيدات و أحيانا بالنفط الأبيض (الكيروسين)

السمكة الفضية: هي حشرة لونها رمادي لؤلئي، سريعة الحركة لها ارجل عديدة، تقتات على المواد العضوية و تحدث ثقوبا و قروضا في الكتب و المخطوطات و تعيش في الظلام، و تهرب من الضوء و تنمو

في درجة حرارة 16-24م، و تكافح بالمبيدات المضادة و التبخير.

دودة الورق :

دودة اليليوبـــترا هي نوع من الدود مختلف الاحـــجام و هي شرسة في اكل الكتب و الوثائق و اتلافها و تكافح بـــالمواد المضادة و التبخير.

الخنفساء السوداء:

و هي أنواع كثيرة، و تضع بـــيوضها في الأماكن المظلمة والرطبة و دورة حـــياتها حســـب أنواعها، تلتهم الخنفســـاء الكتب والمخطوطات و الأغلفة المصنوعة من الورق أو الجلود أو الرق.

عملية دفع الارشيف

الفائدة من عملية دفع الارشيف؟

لقد أدى التطور في الأداء الاداري بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية المتاحة و تدخل التسيير الإداري على جميع المستويات الحكومية و الإجتماعية خلق فائض من المعلومات وإنتاج كبير للوثائق. و قد نجم عن هذا الإنتاج عوائق فيما يخص حفظ الوثائق لدى الإداريين. فالمكاتب لا تكفي لكي يحفظ فيها كم هائل من المستندات و الملفات إلا ما تحتاجه للعمل و التسيير اليومي كما أدى عدم الاستغناء عن الوثائق التي أدت دورها في حينه و التي لا يجدي حفظها في المكاتب إلى تضييع جهد الإداريين ووقتهم أثناء البحث عن المعلومات الضرورية المخبأة في ثنايا الملفات المكدسة دون أدنى خطة تصنيفية. لا نعني بهذا الإستغناء عن الإقصاء المادي المباشر- الذي لا بد أن يخضع للآليات المقننة- بل نعني وجوب القيام بعمليات التصنيف العلمي التي ستؤدي بدورها إلى الترتيب المادي و الحفظ في المكان الذي يلائم هذا الترتيب.

يضاف إلى هذا إحتياجات الباحثين في المجالات العلمية المتخصصة و تفادى إهدار جهودهم و تضييع وقتهم في التخمين

ماذا تعرف عن؟

عن أماكن تواجد مصادر المعلومات المتعلقة بمشاريعهم العلمية، التي تحتاج الى بيانات و إثباتات تستلزم الرجوع إلى الوثائق الأرشيفية. ومتطلبات ذوي الإختصاصات التقنية البحتة كالمهندسين و التقنيين ويأسهم في العثور عن الوثائق الضرورية. كل هذه العوامل و غيرها تعتبر ذات دلالة لما لها من الأهمية التقنية أثبتت فعاليتها لدى المجتمعات المتقدمة وكذلك وقعها في التسيير الجدي لهذه الوثائق

و من بين هذه التقنيات عملية دفع الأرشيف، و التي تمكن أيضا من حفظ المعلومات و الوثائق من الضياع و بالتالي لإثبات الحقوق.

السيد محمود كافي

تشـــكل عملية تســـجيل الذاكرة الوطنية المزمع القـــيام بتحقيقها السند الأوفر حظا لتخزين الشهادات الحـــية للوقـــائع والأحداث الوطنية ذات القيمة التاريخية، السياسية، الإجتماعية الإقتصادية و الثقافية و ذلك عن طريق إستغلال الجانب السمعي البصري و تسجيله بأحدث الوسائل.

و في هذا الصدد و على مستوى مؤسسة الأرشـــيف الوطني تم تشكيل مكتب مكلف بإعداد خطوات العمل و يشرف على تنفيذ مشروع الذاكرة الوطنية.

من بين نقاط المخطط العملي الذي ســـطر و شـــرع في تنفيذه، التحسيس عن طريق المراســـلات المتعددة لكل الهيئات المعنية قبـــل إرسال مبعوثين للقيام بالزيارات الميدانية. في البداية تعرضت العملية التقييمية لوضعية الأرشيف التي قام بها الأرشيفيون عبر معظم ولايات الوطن إلى الوقـــوف على تبـــليغ مدى أهمية هذه العملية لمســـؤولي الجماعات المحلية.

هذه الزيارات تخللها تسليم بطاقات إستعملامية من طرف الأرشيفيين، الهدف منها جمع أبرز الأحداث و الوقائع التي مست كل منطقة، و كذلك إحصاء أبرز الشخصيات الوطنية سواء كانت علمية، تاريخية، ثقافية، دينية، أو فنية إلى غير ذلك. و قد وردت إلينا بعض هذه البطاقات التي تعتبرها كجس نبض وفيها معلومات تخص شخصيات من بعض جهات الوطن و هي مدونة لدينا في السجل الخاص بذلك.

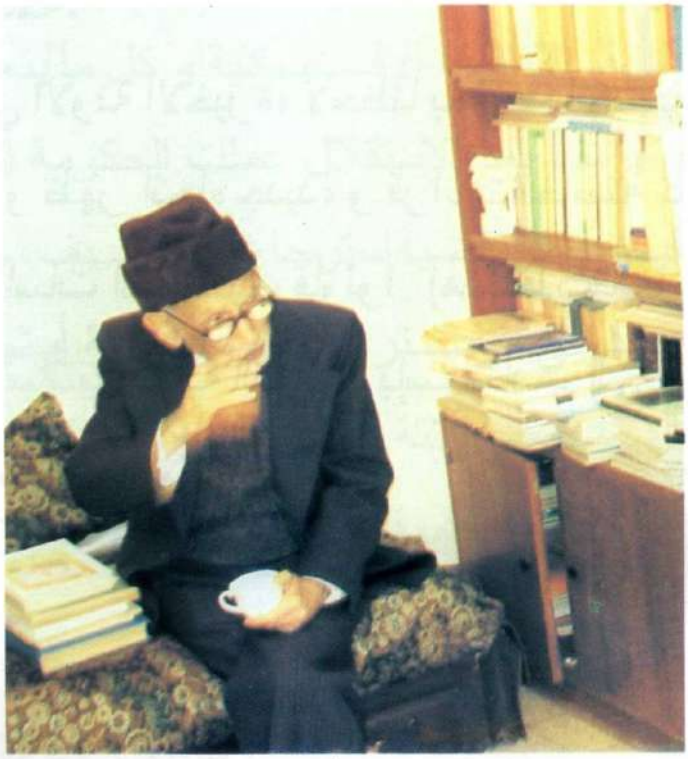

الشيخ محمد الصالح رمضان

اهمية الارشـــيف العثماني في كتابة تاريخ الجزائر الحديث

تعتبـــر الجزائر من بـــين الدول التي ارتبـــط تاريخها بـــالدولة العثمانية لمدة زمنية طويلة،تزيد عن الثلاثمائة سنة، و هي فترة مهمة و معتبرة بالنسبـــة لدراســـة تاريخ الجزائر الحـــديث، لكنها لم تحـــظ بالإهتمام و الدراسة الكافية بحيث كان المؤرخ و الباحث العربي يعتمد على المصادر و الدراسات الأجنبية التي تقـــتصر على الموضوعات التاريخية العامة.

أما في الآونة الأخيرة، لاحظنا بأن عددا كبـــيرا من الباحـــثين، التفتوا لذلك و ظهر اتجاه جديد، و قراءات خاصة على ضوء المناهج الجديدة للدراسات التاريخية، فأولوا إهتماما بـــالغا في اعتمادهم على المصادر الأساسية لكتابة التاريخ، بإســـتنادهم إلى الوثائق الأصلية لما تكتسيه من أهمية خاصة.

و تعتبـــــر هذه الكمية من الوثائق بالنسبـــــة لتاريخ الجزائر بمثابـــــة الثروة النادرة، و الخاصة بـــــالكيان الجزائري، لأن الدولة الجزائرية كانت قائمة بحضارتها

و سيادتها قبل الغزو الفرنسي.

إضافة إلى كونها المصدر الأساسي الذي يجب على الباحث عدم الإستغناء عنه، للبحث عن الحقائق التاريخية التي لم تكشف عنها المصادر التقليدية لدراسة هذه الفترة من تاريخنا بكل موضوعيةو منهجية علمية.

إذا ألقينا نظرة على الرصيد العثماني و ما يحتويه من معلومات قيمة نفهم جيدا لماذا أقدمت فرنسا على ترحيل هذا الرصيد عشية الاستقلال، فقامت في بداية 1962 و قبلها بترحيل كل الوثائق الإدارية، السياسية، الثقافية، الإقتصادية و كل ما يتعلق بأرشيف الجز ائرية إلى فرنسا بعد الاستقلال عملت الحكومة الجزائرية كل ما في وسعها فيما يخص قضيةاسترجاع الأرشيف، و طالبت في اطار القانون الدولي بإسترجاعه ، و خاصة أرشيف الفترة العثمانية، فتم التسليم على ثلاثة مراحل . وما زال السعي حثيثا لاسترجاع ما تبقى مع جهود أخرى تبذل الآن مع الأرشيف التركي

ف.صاري

تنظيم الصحة العمومية ابان الفترة الاستعمارية من 1830 إلى 1941

في السنوات الأولى التي تلت الإحـــتلال الفرنســـي للجزائر. كان قطاع الصحة تحت الوصاية المباشرة لوزارة الحرب و مدمجة في الصحةَ العسكرية. إبتداءا من سنة 1845 بدأ العمل بمبدأ التكفل بالمعمرين. و قد إتخذ في سنة 1853 قرار انشـــاء دوائر طبـــية تزايد عددها من 13 الى 112 في سنة 1942.

كان العمل في القطاع الطبي لا يخضع لتسيير واضح بحـــيث لم يتم تكوين مساعدين للأطباء المستعمرين الا في ســـنة 1904 و غالبا ما كانوا يشتغلون كمترجمين.

و خارج الدوائر الطبية تم إنشاء قطاعات صحية صغيرة في بعض البـــلديات مهامها ضمان الفحـــص الجماعي العادي و لم يتم إنشاء مستشفيات إلا في ســـنة 1874، وتزامنا مع هذا التطور تم إنشاء بعض المســـتوصفات خصصت للولادة و لمتابـــعة الأطفال الرضع.

كانت المستشفيات ذات طابع عسكري بحت حيث تم إصدار المرســـوم المؤرخ في 23 سبتمبـــر 1874 لوضع تنظيم شـــامل للمستشفيات الإستعمارية.

كانت تتكون هذه المستشفيات من مراكز طبية بـــلدية، مستشـــفى الأمراض العقلية بجوانفيل بالبليدة، مســـتوصفات صغيرة للإغاثة و كذا مراكز طبية للجزائريين.

بالإضافة إلى ذلك يمكن ذكر بعض المستوصفات المتخصصة

- مركز الطفولة
- مركز الأيتام
- مؤسسة الصم و البكم
- مؤسسة خاصة بـــذوي الإعاقةالبصرية
- معهد خاص بـــالطفولة المتأخرة عقليا
- عيادة الولادة.

بعد الحـــرب العالمية الأولى، توســـع تدخل الادارة في القـــطاع الصحي، حيث تم توزيع مهام النظافة و الوقاية الصحـــية إلا أن هذا لم يكن لتشـــخيص الأمراض المزمنة التي كان يعاني منها الجزائريون من جراء تهميشهم في البوادي.

تم إستخلاص هذه المقدمة من رصيد الصحـة العمومية المحفوظ بمركز الأرشيف الوطني.

أ. بوعدو

* في اطار تطبيق التوصيات المنبثقة عن أشغال المائدة المستديرة للمجلس الدولي للارشيف المنعقد ة بجنوب افريقيا من 21الى 25 اكتوبر 2003، اخذت المديرية العامة للارشيف الوطني مبادرة تنظيم الإجتماع الأول للجنة النموذجية لبلدان النباد في الجزائر .

* تطبيقا لمحتوى توصيات لجنة المشاريع الكبرى الجزائرية الفرنسية المنعقدة بباريس يومي 29 و 30 افريل من سنة 2003. ترأس السيد المدير العام اجتماعا بمقر مؤسسة الأرشيف الوطني بتاريخ17 فبراير 2004 ضم إطارات من الأرشيف الوطني الجزائري وإطارات من الأرشيف ووزارة الخارجية الفرنسيين تم التطرق من خلاله إلى الكيفيات العملية لتجسيد مشروع رقمنة سجلات الحالة المدنية الخاصة بالأوروبيين المولودين بالجزائر قبل 1962.

* بدعوة من المركز الوطني للأبحاث الأنتربولوجيا الإجتماعية و الثقافية، شارك السيد المدير العام للأرشيف الوطني مع إطارات مؤسسة الأرشيف الوطني في أشغال اليومين الدراسيين للملتقى الوطني المنعقد بتاريخ 7و8 جانفي 2004 حول موضوع أرشيف الذاكرة الجماعية والمعرفة التاريخية.

أخبار موجزة

* شاركت مؤسسة الأرشيف الوطني بتاريخ 23 فبراير 2004 في اليوم الدراسي الخاص بإحياء اليوم الوطني للقصبة تحت شعار "**القصبة تراث و ذاكرة في خطر**".

* نظمت مؤسسة الأرشيف الوطني مع مؤسسة ديبروشيم يوم دراسي حول تنظيم وتسيير أرشيف المؤسسات الإقتصادية العمومية وذلك بمداخلات حول واقع وضعية الأرشيف في هذه المؤسسات وآفاق التكفل بها يوم 31 مارس 2004 بقاعة محاضرات فندق الأوراسي.

* في إطار نشاطات الدعم والتكوين التي تقوم بها مؤسسة الأرشيف الوطني تجاه مختلف مؤسسات الدولة، شارك وفد من الأرشيف الوطني برئاسة السيد المدير العام في افتتاح اليوم الدراسي المنظم من قبل بنك الجزائر للتنمية الريفية من 27 إلى 29 أفريل 2004.

ركن الإتصال

من أجل تجسيد إرادتها في التفتح والإجابة على إهتمامات الأرشيفيين والمسيرين حول عالم الأرشيف من مواطن و إدارات و مؤسسات وطنية وقصد إعلامهم بكل المستجدات في نشاطاتها، تضع مؤسسة الأرشيف الوطني تحت تصرفهم موقع الأرشيف الوطني للأنترنيت.

موقع الأنترنيت لمؤسسة الأرشيف الوطني

www.archives-dgan.gov.dz

البريد الإلكتروني للمؤسسة

dgancan@mail.wissal.dz

الموقع: يتوجه هذا الموقع إلى الجمهور العريض بمختلف شرائحه وأينما وجد.

- وضع هذا الموقع للتعريف بمؤسسة الأرشيف الوطني هياكلها وتسييرها
- للإعلام حول نشاطات المؤسسة ومهامها ونوع الخدمات التي تقدمها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في ميدان تخصصها.
- للتعريف على ما تكتنزه الهياكل من أرصدة أرشيفية بمختلف أوعيتها وأشكالها
- للتعريف بكيفيات التعامل مع المتوافدين على مؤسسة الأرشيف الوطني فيما يخص أنواع وأصناف الأرصدة الأرشيفية الموجودة وطرق تبليغها من حيث الآجال القانونية ومضمون الوثيقة والأغراض المتضمنة طلب التبليغ.

العنوان: 06 شارع حسان بن نعمان، حي البساتين بئر خادم الجزائر
الهاتف: 20.16.54.021 أو 21.16.54.021
الفاكس: 19.20.16.021
الموقع الإلكتروني: www.archives-dgan.gov.dz
البريد الإلكتروني: dgancanmail.wissal.dz